

## أنطوان شلحت\*

### إسرائيل وسورية وفلسطينيو ٤٨: واقع جديد؟

**تفاعلت** في إسرائيل خلال الفترة القصيرة المنصرمة عدة قضايا على المستويين الداخلي والخارجي، لعل أبرزها اشتداد الخناق على حكومة بنيامين نتنياهو تحت وطأة التحقيقات الجارية معه ومع مقربين منه بتهم فساد، وظهور مؤشرات إلى احتمال تقديم لائحة اتهام من شأنها أن تضع مستقبل نتنياهو السياسي مع حكومته كلها في مهب الريح.

وما يمكن قوله حتى لحظة كتابة هذه السطور فيما يتعلق بتداعيات هذه التحقيقات، أن نتنياهو يسعى لتخفيف وطأة الأمر عليه، من خلال تصعيد بعض الملفات الخارجية، وفي مقدمها الأزمة السورية، والصراع مع الفلسطينيين.

أما على المستوى الداخلي، فقد انبرى نتنياهو لتكرار لازمة أن سبب كل ما يدور بشأن التحقيقات في الحلبة السياسية، يعود إلى رغبة وسائل الإعلام واليسار في إسقاط حكم اليمين.

### إسرائيل والأزمة السورية

تشير آخر التقديرات في إسرائيل إلى أن حكومة نتنياهو تسعى لأن تحوّل روسيا في سورية إلى إسفين بين المطامح الإيرانية في المنطقة ومصالح إسرائيل (تسفي مغين وأودي ديكل وسيما شاين، "روسيا في سورية بين إيران وإسرائيل"، نشرة "مختارات من الصحف العبرية" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٧/٩/٥).

وتشير تقارير متطابقة إلى أن النتيجة الرئيسية للتوقعات التي عقدتها إسرائيل على الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب بالنسبة إلى سورية كانت مخيبة للأمال، فقد بقيت روسيا هي اللاعب المركزي في المشهد السوري، لا بل إن تقارير أخرى أشارت إلى أن ترامب يتبنّى الموقف الروسي. وبناء على ذلك، باتت إسرائيل تدرك أكثر فأكثر أن ضمان مصالحها يتم من خلال التعاون مع روسيا، وليس بالتعويل على الولايات المتحدة فقط، رافعة في خطابها مستوى الدور الإيراني، باعتباره خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي. وتنتقل إسرائيل من اعتبار أن استقرار إيران في سورية كقوة سياسية وعسكرية سيعزز من المخاطر الأمنية عليها، ولا سيما أن ذلك يمثل إحكام الطوق عليها في الجبهة الشمالية التي تشمل سورية ولبنان. ويلاحظ أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بدأ يستعمل أسلوب التعامل نفسه مع المشروع النووي الإيراني، فهو يهدد بحرب ومواجهة عسكرية إذا بقيت إيران في سورية بعد هزيمة "داعش" وتسوية المسألة السورية بين أميركا وروسيا، وخلال لقائه الأخير مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سوتشي (روسيا) أشار إلى أن العالم يعرف أن إسرائيل عندما تتحدث، يمكنها أن تنفذ أيضاً.

ومع ذلك، يبدو الموقف الإسرائيلي تجاه الملف السوري اليوم أكثر غموضاً مقارنة بالأعوام السابقة، فهو، كما

\* كاتب وباحث فلسطيني.

يظهر في العلن على الأقل، يتمثل في عدم تفضيل طرف على آخر بين أطراف النزاع، بل إن إسرائيل تطمح إلى أن يساعدها المشهد السوري في تحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى القريب والبعيد، على غرار ما حدث لدى تفكيك السلاح الكيميائي السوري، فضلاً عن الهدف المتمثل في منع نقل أي نوع من السلاح خارج الحدود السورية إلى جهات معادية لإسرائيل، وخصوصاً حزب الله، ولا سيما الأسلحة التي لها مميزات نوعية، وربما تؤثر في الميزان الاستراتيجي والتفوق النوعي لإسرائيل في المنطقة.

كانت إسرائيل قد طبقت سياسة خطوط حمراء في المشهد السوري، وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، لم تشنّ أي هجوم عسكري في سورية، إلا إنه بعد هذا التاريخ، شنت هجمات متكررة على شحنات أسلحة من سورية إلى لبنان منذ سنة ٢٠١٣ حتى الآن. وصرّح قائد سلاح الجو الإسرائيلي المنتهية ولايته، اللواء أمير إيشل، قبل خروجه من الخدمة، أن إسرائيل نفذت ١٠٠ ضربة جوية تقريباً ضد أهداف في سورية خلال تلك الفترة، وتتعلق أساساً بمنع نقل السلاح إلى حزب الله، وهو أول تصريح صريح ومباشر ورسمي من مسؤول عسكري، وحتى سياسي إسرائيلي، عن حجم التدخل العسكري الإسرائيلي في سورية خلال الحرب الأهلية (عاموس هرتيل، "إسرائيل هاجمت ١٠٠ مرة تقريباً قوافل سلاح لحزب الله ومنظمات أخرى في الأعوام الخمس الأخيرة"، "هآرتس"، ٢٠١٧/٨/١٦). وجاءت السياسة الإسرائيلية في هذه العمليات ضمن تصور فحواه أن الهجمات الإسرائيلية لن تتسبب بتصعيد الجبهة مع سورية أو لبنان، وذلك لسببين: الأول، أن الطرفين مشغولان بالحرب الداخلية في سورية والصراعات داخل لبنان، وأن النظام السوري لن يخاطر بتصعيد الجبهة مع إسرائيل، لأن ردة الفعل الإسرائيلي قد يكون ثمنها إسقاط النظام كما هددت بذلك دوائر إسرائيلية. أما السبب الثاني فيعود إلى إدراك الطرف السوري أن التدخل الإسرائيلي محدود وغير استراتيجي، وتضبطه خطوطه الحمراء المتعلقة بنقل السلاح السوري النوعي إلى جهات معادية لإسرائيل، ولا يهدف إلى تغيير موازين القوى في الساحة السورية.

بناء على ذلك يمكن القول إن إسرائيل حدت خطوطها الحمراء في سورية في النقاط التالية: ضرب قوافل أسلحة إلى منظمات معادية لإسرائيل وعلى رأسها حزب الله؛ منع اقتراب الحرب من منطقة الحدود الإسرائيلية - السورية في هضبة الجولان؛ منع استهداف إسرائيل بقذائف وعمليات عسكرية خارجة من الأراضي السورية، لكن من دون أن تصرّح بشكل رسمي عن أهدافها السياسية.

بيد أنه بعد التوصل إلى تفاهات أميركية - روسية بشأن الوضع في سورية، والتي تمثلت، مثلما تؤكد تقارير متطابقة، في تبني ترانمب التوجه الروسي فيما يتعلق بالرؤية العامة، وبعد أن اتضح أن هزيمة تنظيم "داعش" باتت مسألة وقت ليس بالبعيد، ظهرت توجهات جديدة في إسرائيل تدمج بين التهديد العسكري الأمني والتهديد السياسي، وتضع هذا التهديد في مكانة التهديدات الاستراتيجية، من خلال التلويح بإمكان محاكاة المشهد العراقي في سورية، أي أن تكون إيران الدولة المستفيدة من تسوية الأزمة السورية وذلك عن طريق إيجاد مستقر لها في البلاد يُترجم إلى وجود عسكري فاعل ونفوذ سياسي مؤثر. وهذا السيناريو يقلق الجانب الإسرائيلي.

في واقع الأمر، لم يتوقع أحد من الباحثين الإسرائيليين السيناريو السالف. ففي الماضي أشار باحثون إسرائيليون إلى أن انعكاسات الأزمة السورية على إسرائيل ستكون متعددة، فمن جهة خرجت سورية كدولة من دائرة التهديد الاستراتيجي لإسرائيل بسبب الضعف العسكري وخسارتها سلاحها الكيميائي، ولم تعد تهدد إسرائيل استراتيجياً، ومن جهة أخرى فإن النظام المركزي فقد السيطرة على جوانب كثيرة من البلد، وهناك حالة من الفوضى تسود الدولة، ولا تُستثنى من ذلك الجبهة السورية - الإسرائيلية في مرتفعات الجولان، إذ تسيطر جماعات جهادية على هذه المناطق، وتوجه نيرانها إلى إسرائيل أو تحاول جرها إلى داخل الحرب الدائرة هناك، وفي هذه الحالة لن يكون هناك حكم مركزي تحمّله إسرائيل الثمن جزاء انتهاك سيادتها. وما حدث الآن بالفعل هو أن نظام بشار الأسد بقي على حاله، لكن باتت دولتان تتحكمان فيه، هما إيران وروسيا.

وبحسب ما يمكن استشفافه من آخر التقارير الإسرائيلية، فإن هذا الأمر يحمل كثيراً من المعاني بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي:

أولاً، يحول سورية عملياً إلى دمية سياسية تابعة للإيرانيين، وبذلك فإن الحدود الإيرانية ستكون عملياً موازية للحدود الإسرائيلية، ولا تفصل بينهما دول مجاورة؛  
ثانياً، ثمة كثير من المنظمات الشيعية عدا حزب الله داخل الأراضي السورية، وهي تشكل ذراعاً إضافية لإيران في أي مواجهة مستقبلية مع طهران؛

ثالثاً، يحسن الوجود السياسي والعسكري الإيراني في سورية من الردع الإيراني تجاه إسرائيل، لأن هذا الوجود سيضع إسرائيل أمام خيارات صعبة في أي مواجهة مستقبلية عسكرية مع إيران فيما يتعلق بالمشروع النووي الإيراني؛

رابعاً، يشكل الوجود الإيراني في سورية تعزيزاً للمحور الشيعي وإضعافاً للمحور السني المعتدل، كما تحب إسرائيل أن تطلق على المحاور المتصارعة في الشرق الأوسط؛

خامساً، سيشكل الوجود الإيراني في سورية تعزيزاً لمكانة حزب الله العسكرية والسياسية في لبنان؛  
سادساً، يشكل وجود إيران في سورية خطراً وتهديداً كبيراً على إسرائيل في أي مواجهة مستقبلية بين إسرائيل وحزب الله، إذ سيكون الحزب مدعوماً من المنظمات الشيعية في سورية، والتي قد تفتح جبهة أخرى خلال الحرب. وجاءت الزيارة السادسة التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لروسيا في آب/أغسطس الفائت، لتؤكد أن إسرائيل باتت تدرك أن المفتاح الأساسي لمصالحها في المنطقة يتمثل أساساً في موسكو التي تسيطر على الساحة السورية.

وفي المقابل، كان هناك انتقادات لسياسة حكومة نتنياهو حيال الأزمة السورية، أبرزها ما ورد في سياق مقالة لإفرايم سنيه الذي شغل في السابق منصب نائب وزير الدفاع في فترة حكومة يتسحاق رابين، والمعروف بمتابعته القضايا الاستراتيجية التي تخص إسرائيل، والذي شنّ فيها هجوماً حاداً على نتنياهو، ووصف سياسته في سورية بأنها في النتيجة كانت فاشلة لاعتماده الكبير على بوتين وترامب في ضمان مصالح إسرائيل في سورية في المرحلة المقبلة. واعتبر سنيه أن الاتفاق الروسي - الأميركي في سورية يشكل بالنسبة إلى إسرائيل ضربة استراتيجية سيكون ثمنها غالياً ("هآرتس"، ٢٧/٨/٢٠١٧).

ويشير سنيه إلى أنه سيترتب على ما سماه "الوضع السوري الجديد" ثلاثة انعكاسات سلبية بالنسبة إلى إسرائيل هي: بناء جسر بري من إيران مروراً بسورية إلى لبنان سيشكل ممراً آمناً لنقل السلاح النوعي من إيران إلى هذين البلدين؛ انكشاف حدود الأردن الشمالية أمام الحرس الثوري الإيراني وأذرعها؛ انتشار حزب الله وقوات أخرى موالية لإيران على الحدود الشرقية للجولان. كما يشير سنيه في مقالته إلى أن إدارة ترامب التي تفاخر نتنياهو بعلاقاتها الخاصة مع إسرائيل تجاهلت مصالح هذه الأخيرة في الاتفاق الروسي - الأميركي لمصلحة تقاربها مع روسيا. ويوضح أنه خلال لقاءاته مع مسؤولين أوروبيين أوضحوا له أن روسيا اتخذت قراراً استراتيجياً بتفضيل مصالح إيران في سورية على المصالح الإسرائيلية.

وختم سنيه مقالته جازماً بأن الواقع الذي سينتج من الاتفاق في سورية سيدفع إسرائيل إلى القيام بعملية عسكرية، لكنه في الوقت عينه شدّد على أن الظروف العسكرية والسياسية ستكون أكثر صعوبة عليها بعد الاتفاق.

## إسرائيل والقدس وفلسطينيو ٤٨

قبل تصاعد الانهماك الإسرائيلي في الأزمة السورية كانت شخصية رئيس الحكومة وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو عرضة للتقويم في ضوء الأحداث التي وقعت خلال وفي إثر الاحتجاج الفلسطيني الكبير في القدس عقب قيام إسرائيل بوضع بوابات إلكترونية على أبواب الحرم القدسي رداً منها على عملية المسجد الأقصى التي قام بها ثلاثة شبان من فلسطينيي ٤٨، من مدينة أم الفحم، في تموز/يوليو الفائت. وأدى الفلسطينيون في إسرائيل دوراً كبيراً في هذا الاحتجاج عبر المشاركة والتنظيم والتجنيد. وبحسب مختصين بشؤون فلسطينيي الداخل، فإن

هذا الدور يشكل أوسع مشاركة فعلية من جانب هؤلاء الفلسطينيين في كفاح يندلع في مناطق ٦٧. وهنا تكمن أهمية الحدث، فميدان القدس مزج بين الفلسطينيين في إسرائيل ومناطق ٦٧، إذ إن الأدوات كانت مشتركة (احتجاج شعبي سلمي)، والهدف كان واضحاً (إفشال مخطط إسرائيل في اتخاذ خطوة أخرى نحو السيطرة على المسجد الأقصى). وبناء على ذلك، إن انتصار الاحتجاج في الأقصى في هذه القضية العينية كان انتصاراً مضاعفاً للفلسطينيين في إسرائيل: انتصار على سياسة التخويف التي أعقبت عملية الأقصى، وانتصار على سياسات إسرائيل في الحرم.

وأظهرت الأحداث أن الحكومة الإسرائيلية فوجئت بحجم الاحتجاج الكبير في القدس، ولم تتوقع هذه المثابرة من الفلسطينيين على الاحتجاج. ولم تشفع الدعاية الإعلامية الإسرائيلية بشأن البوابات الإلكترونية في إنقاذ الموقف، أو تقليص حجم المشاركة الشعبية في القدس. وقام ننتياهو بالسفر إلى أوروبا خلال الأزمة اعتقاداً منه أنها ستنتهي قبل عودته، لكن الأحداث أثبتت أن الحكومة الإسرائيلية تدير شؤونها ضمن منافسات حزبية داخل الائتلاف الحكومي، ومن منطلق تصورات خطأ لديها حيال ردة فعل الفلسطينيين، وتحويل على صمت عربي وإقليمي ودولي إزاء قضية فلسطين. وعلى الرغم من أن جهاز الأمن العام (الشاباك) والجيش الإسرائيلي أوصيا بإزالة البوابات لأن الضرر الاستراتيجي والأمني لها أكبر من منفعتها، فإن الحكومة قررت إبقاء البوابات بسبب صراعات شخصية وحزبية داخل الائتلاف الحكومي، وبسبب الضغط الذي يعيحه ننتياهو جرّاء تآكل مكانته السياسية بسبب التحقيقات ضده في قضايا فساد ورشوة، فأوكل اتخاذ القرار الذي يعتبره الخبراء والأجهزة الأمنية قراراً استراتيجياً، إلى الشرطة ووزير الأمن الداخلي غلعاد إردان الذي أثبت فشلاً في إدارة جهاز الشرطة، وهذا الأخير قادته النزعة الانتقامية من الفلسطينيين إلى اتخاذ القرار ببقاء البوابات. فقط بعد الاحتجاج الفلسطيني الكبير، والذي شارك فيه الفلسطينيون في إسرائيل بشكل كبير جداً وساهموا في إنجاحه، والتعاطف العربي والإسلامي الذي خلقه هذا الاحتجاج، والذي وضع قضية القدس والمسجد الأقصى مرة أخرى في الأجندة العربية والإسلامية، تراجع ننتياهو عن قراره وأزال البوابات الإلكترونية، مستغلاً حادثة قيام حارس إسرائيلي في السفارة الإسرائيلية بقتل مواطنين أردنيين. وعلى الرغم من أنه صرح أن لا علاقة بين إزالة البوابات وبين حادثة الأردن، فإن ننتياهو معني بهذا الربط ليظهر أنه لم يتراجع أمام احتجاج الفلسطينيين، وإنما لدوافع تتعلق بالعلاقة مع الأردن، وبإنقاذ عمال السفارة، ولذلك قام ننتياهو بتضخيم أزمة السفارة الإسرائيلية في عمان، معتبراً أن السفارة ومستخدميه يعيشون حالة من الحصار والتهديد على أمنهم الشخصي، وهي دراما مفتعلة ليست صحيحة، وكان هدفها أن تسرب إلى الوعي الإسرائيلي الربط بين إنقاده لمستخدمي السفارة وبين إزالة البوابات، غير أن الرأي العام في إسرائيل اعتبر في معظمه أن إزالة البوابات الإلكترونية يُعدّ ضعفاً من ننتياهو، وعبر عن عدم رضاه من إدارته للأزمة (مزال معلم، "أسلوب ننتياهو لتجاوز أضرار تراجعته في أزمة الحرم القدسي"، موقع al-monitor، ٢٢/٧/٢٠١٧).

يجدر في هذه القضية التوقف عند دلالات مشاركة الفلسطينيين في إسرائيل في الاحتجاج الجماهيري الكبير في القدس ضد البوابات الإلكترونية، من خلال درس ردة فعل إسرائيل التي جاءت على النحو التالي:

أولاً، تسريب خبر للإعلام الإسرائيلي بشأن اقتراح ننتياهو إجراء تبادل جغرافي وسكاني بين سكان منطقة وادي عارة وبين الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية في إطار الحل النهائي (موقع واينت، ٢٧/٧/٢٠١٧). وعلى ما يبدو، فإن ديوان ننتياهو هو المسؤول عن تسريب هذا الخبر، وهو يأتي في سياق محاولة ننتياهو صد الانطباع بشأن هزيمته أمام المقدسيين والفلسطينيين في الداخل، فوجد في هذا التسريب ما يرضي قواعده الانتخابية التي ترى في المواطنين الفلسطينيين ناكرين للجميل، وأنه يجب التخلص منهم بإرسالهم تارة إلى قطاع غزة، وتارة أخرى إلى سورية، وفي أفضل الأحوال نقلهم إلى الدولة الفلسطينية. على الرغم من أن هذه القواعد لا تؤيد إقامة دولة فلسطينية! وهذا الطرح لا يهدف في المرحلة الحالية إلى كشف تصورات ننتياهو للحل الدائم وإجراء نقاش بشأنها، بل زج الفلسطينيين في إسرائيل في ثنائية مرفوضة بالنسبة إليهم بين ولائهم للدولة، وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني.

ثانياً، إصدار أوامر اعتقال إدارية لمواطنين فلسطينيين في إسرائيل. ففي خطوة غير مسبوقه أصدر ليبرمان أمراً إدارياً بموجب صلاحياته كوزير للدفاع بتنفيذ اعتقال إداري ضد ثلاثة مواطنين فلسطينيين من منطقة وادي عارة ("هآرتس"، ٢٠١٧/٨/٣). واعتبر المحامي عمر خماسي الذي يتولى الدفاع عن اثنين من المعتقلين "أن هذه الحالة تُعد سابقة، إذ لم تقدم السلطات الإسرائيلية في السابق على اعتقال ٣ أشخاص إدارياً دفعة واحدة، مع أنها تنتهج هذه السياسة في الضفة الغربية والقدس المحتلة."

ثالثاً، التحريض على القيادات العربية في الداخل، إذ شهد الأسبوع الذي أعقب عملية المسجد الأقصى تحريضاً غير مسبوق على القيادات العربية، ولا سيما الشيخ رائد صلاح رئيس الجناح الشمالي المحظور للحركة الإسلامية، والذي جرى اعتقاله لاحقاً بتهمة التحريض على العنف والإرهاب وتأييد منظمة غير شرعية. واتهم المحلل العسكري في "يديعوت أحرونوت" أليكس فيشمان "جهات متطرفة في الحركة الإسلامية في الداخل بأنها نجحت في دفع إسرائيل إلى الزاوية، وإجبارها على اتخاذ قرارات متهورة قد تأتي بشباب ينفذون عمليات مشابهة ويضحون بأنفسهم من أجل اندلاع حرب دينية." وفي رأيه: "كان من المفروض ألا تتخذ إسرائيل خطوات أمنية في المسجد الأقصى، إنما ضد الإسلاميين المتطرفين في الداخل" (نشرة "مختارات من الصحف الإسرائيلية"، ٢٠١٧/٧/٢١).

رابعاً، كان التعامل مع جثامين الشبان الثلاثة الذين نفذوا عملية المسجد الأقصى وأسره مثل التعامل مع جثامين الشبان الفلسطينيين في الضفة الغربية، إذ احتجزت الشرطة جثامين الشبان الثلاثة أسبوعين تقريباً، و فقط من خلال التوجه إلى المحكمة العليا تم تحرير جثامينهم، وهو سلوك إسرائيلي ظهر أيضاً في قضية جثمان الشهيد يعقوب أبو القيعان في النقب، حين رفضت الشرطة تسليم جثمانه إلا بعد التوجه إلى المحكمة العليا. كما طالب بعض السياسيين بهدم بيوت أسر الشبان الثلاثة. ويظهر هذا السلوك أن إسرائيل لم تعد تفرق بين المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل والضفة الغربية. علاوة على ذلك، طالبت عائلة الجندي هدار غولدن المحتجزة جثته في قطاع غزة، بعدم الإفراج عن جثامين الشهداء إلا إذا سلمت حركة "حماس" جثتي الجنديين الإسرائيليين لديها.

## رئيس جديد لحزب العمل

في خضم تلك التطورات كلها انتخب حزب العمل الإسرائيلي في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٧ رئيساً جديداً له هو الوزير السابق من حزب "كلنا" آفي غباي الذي انضم إلى حزب العمل حديثاً. وعلى الرغم من أن انتخاب غباي لم يكن مفاجأة كبيرة، وكان بقدر ما متوقعا، فإنه أدخل الأمل لدى أحزاب الوسط - اليسار بأداء قوي في الانتخابات العامة المقبلة. غير أن هذا الأمل يبدو أنه لا يزال بعيداً عن الواقع، وخصوصاً أن استطلاعات رأي جرى نشرها غداة انتخاب غباي، دلت على أن كتلة أحزاب اليمين لا تزال متفوقة على كتلة أحزاب الوسط - اليسار المؤلفة من حزب العمل الشريك الأساسي في تحالف "المعسكر الصهيوني"، وحزب "يوجد مستقبل"، وحزب ميرتس.

وفيما يتعلق بمواقف غباي السياسية، يمكن الإشارة إلى أنه خلال محادثة هاتفية بادر إليها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لهنتة غباي بالفوز قال الأخير، بحسب بيان صادر عن حزب العمل، إن على عباس لقاء نتنايهو وجهاً لوجه، والبحث في الشؤون اليومية المشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في سبيل بناء ثقة متبادلة.

وكرر غباي خلال المحادثة الادعاء الإسرائيلي الممجوج بقوله إن أحد الموضوعات التي يمكن بحثها هو "إخراج كتب التدريس التي تحتوي على مضامين تحريضية من جهاز التربية والتعليم الفلسطيني، وموضوعات أخرى، والتقدم مع مرور الوقت إلى محادثات بشأن قضايا الحل الدائم"، معتبراً أن "السلام لا يُصنع بقاءات دولية أو بمؤتمرات إقليمية، وإنما بخلق ثقة وتقارب شخصي بين الجانبين."

ويؤكد محللون سياسيون إسرائيليون أن مواقف غباي السياسية غير معروفة للجمهور العريض، لأنه لم يعبر

عنها بشكل واضح، وخصوصاً أنه لم يُنتخب للكنيست وتولى منصب وزير لعام واحد فقط. لكن غباي صرّح، خلال مناظرة بينه وبين منافسه عمير بيرتس عشية الانتخابات الداخلية في حزب العمل، أنه "لن يدخل إلى حكومة نتنياهو بأي حال من الأحوال. وحزب العمل برئاسة سيكون البديل." وتابع: "تذكروا أنني غادرت حكومة نتنياهو. وأنا أعرف من هو نتنياهو. وأعرف إلى أين يقود الأمور." وخلال المناظرة قال غباي بشأن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إن "الحل الأساسي واضح لمعظم الإسرائيليين: دولتان لشعبين، من خلال الاحتفاظ بالقدس والكتل الاستيطانية الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية، وتبادل أراضٍ، وإنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح في مناطقهم في الضفة الغربية وغزة." وأضاف بشأن المستوطنات، أنه يجب "سد كافة قنوات التمويل غير الشفافة من أجل تمرير ميزانيات إلى يهودا والسامرة" (الضفة الغربية).

وفيما يتعلق بإمكان التعاون مع القائمة المشتركة، قال غباي: "سيسرني جداً أن نصل إلى وضع يكون فيه المجتمع العربي جزءاً من الحكم في إسرائيل. لكن مع القائمة المشتركة كما هي، ومع مركباتها الإسلامية وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، لا يمكن تشكيل حكومة." ورفض غباي إمكان التفاوض مع "حماس"، وقال إنها "حركة تريد القضاء علينا. ويمكن إجراء مفاوضات معها على أمر واحد فقط، هو تبادل أسرى." ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل

فضل مصطفى النقيب و مفيد قسوم

٢٠٧ صفحات ١٠ دولارات